المحفوظات المسموعة والمرئية(*)

ترجمة

أ. د: مصطفى على أبو شيشع

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

مقدمة:

كانت جمعية السجلات البريطانية ـ على امتداد حقبة زمنية طويلة من تاريخها ـ قد قصرت جل اهتمامها كلية على العناية بالمحفوظات الخطية والكتابية، شأنها فى ذلك شأن كافة الأجهزة المهتمة بالمحفوظات بصفة عامة. ولكن ظهرت إلى حيز الوجود فى السنوات الحديثة أشكال أخرى من المحفوظات يمثل منها ما يختص بالمواد المسموعة والمرئية النصيب الأكبر والأوفر عدداً. ومنذ عام ١٩٧٦، عندما اختارت الجمعية موضوع «الأفلام كمصدر تاريخى» ليكون محوراً للمناقشة والبحث فى إطار مؤتمرها السنوى، أولت الجمعية عناية فائقة واهتماماً متزايداً إلى هذا المجال الخارج حديثاً إلى حيز الوجود وما يتصل به من مشكلات على جانب كبير من التميز والخصوصية. ولم يمض كبير وقت بعد ذلك إلا وأصبحت الجمعية واحدة من الجهات التى تقدمت ببحث فى هذا الخصوص إلى اللجنة الاستشارية للمحفوظات والتى شكلتها هيئة الإذاعة البريطانية.

وفيما بعد تقدمت الجمعية ـ فى عام ١٩٨٠ ـ ببحث آخر رداً على تقرير تلك اللجنة المشار إليها. وقد أدى كل هذا إلى جعل السجلات الإذاعية المسموعة الموضوع الأساسى لمؤتمر الجمعية فى ذلك العام، وقد تمخض هذا بدوره عن قيام مجلس الجمعية بتشكيل مجموعة عمل وتكليفها بدراسة وبحث كامل لمجالات المحفوظات المسموعة والمرئية وانصب عملها على «بحث الحاجة إلى المعلومات والتنسيق فى عرض واستخدام السجلات التاريخية على شكل تسجيلات مرئية أو مسموعة، وكذلك عرض واستخدام السجلات الخطية والكتابية ذات الصلة والعلاقة».

مضمون وطبيعة المجال المسموع والمرئى:

منذ البداية فقد تم تحديد المجال المسموع والمرئى على أنه أقراص وشرائط مسموعة ممغنطة، وأفلام

وأشكال أخرى قابلة للعرض المرئى «الفيديو». أما المواد المرئية الأخرى (مثل الصور الزيتية) والصور الفوتوغرافية، والشرائح المصورة «السليدات»، والمصورات من القطع الموسيقية، والأطالس، والخرائط... إلخ)، فقد كانت تبدو على أنها منطوية على أمور ومداخل أرشيفية مختلفة تماماً. ومن ثم، فقد كان من الأفضل أن تُنحى تلك المواد جانباً لخروجها عن موضوع بحثنا فى الوقت الراهن. كما وأننا سلمنا كذلك بالمواد الخطية والكتابية التى يتم من خلالها توثيق المقتنيات من التسجيلات الفيلمية والصوتية باعتبارها من صميم موضوع بحثنا.

وكذلك فإن تعبير «المسموع المرئى» هو تعبير مضلل على الرغم من كونه مريح وملائم من حيث الاستخدام إلى حد ما، وذلك لأنه يوحى بكيان موحد ومتكامل، أو يوحى - مهما تكن الظروف - بوجود علاقة أو ارتباط وثيق بين القطاعات «المسموعة» وتلك «المرئية» أكبر مما هو عليه واقع الحال بالفعل. ولكن - مع النقيض من هذا - يتسم الإطار العام بالتجزئة إلى أبعد حد، نظراً لنزوع ممثلى مختلف الجهات والأجهزة ذات العلاقة إلى العمل على نحو منفرد أو كل على حدة. ولهذا السبب افترضنا أن يقع هذا التقرير تلقائياً فى جزئين مستقلين ومنفصلين تقريباً. ولكن عندما اقتربنا أكثر وأكثر من المشكلات الكامنة أخذتنا الدهشة بشكل كبير ومتزايد لما اتضح من أوجه التماثل والتطابق. وفى نهاية المطاف كان الأكثر تنويراً للأذهان، وتبياناً للحقائق أن يتم عرض المشكلات والقضايا البارزة فيما يختص بهذا المجال كوحدة واحدة أو ككل بدلاً من العرض تحت مسميات «مسموعة» و«مرئية» مستقلة بالتناوب وبالترتيب. كذلك فإن هذا الإجراء يساعد على إيجاد رؤية أكثر شمولية وأكثر جدوى، مما يساعد بالتالى على إبطال وإلغاء تلك النزعة الانقسامية إلى ذلك الكم الهائل من التفكير فى المجال المسموع والمرئى وإبداء الملاحظات بصدده

الهيكل التركيبى والشمولية (التغطية):

من المرجح أن أول سؤال يتبادر إلى الذهن لدى المستجدين والوافدين حديثاً إلى هذا المجال هو: إلى أى مدى من الكفاية والشمولية يمكن تحقيق الأهداف الأرشيفية لاقتناء والحفاظ على المواد ذات القيمة التاريخية بغرض الرجوع إليها ودراستها مستقبلاً؟ إن من المعلوم بصفة عامة أن النتاج أو المخرجات من المواد المسموعة والمرئية أصبحت هائلة فى الوقت الحاضر، كما وأنها آخذة فى النمو والازدياد بشكل مطرد. فكيف يتسع العدد المحدود من المستودعات لاستيعاب هذا الفيضان؟

يبرز فى هذا المجال وتشتد حدته ذلك القياس الأقرن «أو ضرورة الخيار بين واحد من بديلين كلاهما مر أو فى غير مصلحة المرء». وهو أمر معروف ومعتاد لجميع أمناء المحفوظات. إذ تتعارض الرغبة فى حفظ أكبر قدر ممكن من المستندات والوثائق مع ما يترتب عن ذلك من تكاليف مرهقة. ولكن على الرغم من أن تكاليف حفظ المحفوظ الخطية والكتابية تتمثل أساساً فى تلك التكاليف المباشرة والواضحة نسبياً، والخاصة بالطاقات التخزينية (وإن كانت ذات نوعيات خاصة)، إلا أن طبيعة المواد فى المجال المسموع والمرئى على وجه العموم تفرض فوق كل هذا وذاك استثمار مكثف فى المعدات والأجهزة، كما وأنها تستلزم المزيد مما شط

الهمم من نفقات وتكاليف حفظ باهظة تماماً.

وهكذا فإن المحفوظات المسموعة تكون أكثر تماثلاً وتشابهاً بالمتاحف ـ من حيث نوعية المشكلات الملازمة لها ـ من تماثلها وتشابهها مع المحفوظات ذات الأنماط التقليدية. ومن الضرورى على من تلقى عليهم المسئولية عن مثل تلك المحفوظات أن يكونوا على مستوى عال من الخبرات الفنية المتنوعة والواسعة على نحو يؤهلهم بصفة عامة لخدمة قطاع مختلف ومتباين تماماً من جموع المستفيدين (إذ يقدر تسعة أعشار المستفيدين من خدمات دار المحفوظات الفيلمية الوطنية ـ على سبيل المثال ـ بأنهم غير أكاديميين). وعلاوة على ما تقدم، فإن المقتنيات من المحفوظات المسموعة والمرئية لايتسنى تداولها ولا يتسنى الوفاء بمتطلبات الباحثين منها على نحو أيسر وأسهل مما هو الحال بالنسبة للحفوظات الأخرى فضلاً عما ينطوى عليه توفيرها وإتاحتها من تكاليف ونفقات أكثر. ولهذا، فإن من غير المستغرب أو المثير للدهشة أن يكون هذا المجال قد نما كعالم منفرد وقائم بذاته مع نذر يسير نسبياً من الاحتكاك أو الاتصال بعوالم السجلات الأوسع نطاق والأكثر شمولية أو قليل قدر من الإدارك حتى بوجود هذه الجمعية التى نحن بصددها.

إن أوجه التماثل والتطابق مع المحفوظات الخطية والكتابية متعددة ومتقاربة تماماً، ورجع السبب الأساسى فى ذلك إلى تماثل وتطابق الأطر التنظيمية علي نطاق أعم وأشمل. فى المجال السمعى والمرئى يوجد نفس ذلك التفرع الثنائى الشعب بين واحد أو اثنين من العمالقة الوطنيين وعدد وافر من الوحدات الصغيرة الإقليمية أو المحلية. وبنفس القدر الذى تهيمن فيه المكتبة البريطانية، ومكتب السجلات العامة، ومكتب السجلات الاسكتلندية، على مسرح المحفوظات الخطية والكتابية ـ بفضل ما يتوفر لتلك الأجهزة والمرافق من مقتنيات أكبر حجماً، ومن أفراد أكثر عدداً وما تتبوأ من مركز اجتماعى فى إطار الحكومة المركزية، تهمين كذلك دار المحفوظات الفيلمية الوطنية، والمتحف الحربى الامبراطورى من ناحية، وكذلك المعهد البريطانى للصوتيات المسجلة من ناحية ثانية ـ على المجالات المسموعة والمرئية على التوالى وبالترتيب وانسجاماً مع ما لتلك الأجهزة من أوضاع ومراكز على المستوى القومى والوطنى، فإنها غالباً ما يستنار بها وينظر إليها على أنها الدليل المرشد لما لها من قصب السبق والريادة فى عمليات التكشيف والفهرسة وإقرار القواعد والمواصفات والمستويات الفنية. ونظراً لما تحتله تلك الأجهزة من مكانة فى مجال الاستثمارات العامة، فإن جميع الأنشطة الأرشيفية الأخرى تتحدد ـ وبدرجة كبيرة وملموسة ـ على ضوء وجودها واستمرارها.

إننا لا نقصد بهذا أن نقول بأنه ليس هناك حتى الآن مجالاً واسعاً وكافياً للمبادرات الأكثر تخصصية والأضيق نطاقاً. إن الشمولية أو التغطية التى حققتها الأجهزة والمؤسسات الوطنية أبعد ما تكون تماماً عن الاكتمال ـ كما تقر وتشهد بذلك تلك الأجهزة ذاتها كأول المعترفين بتلك الحقيقة. كما وأن هناك قدراً كبيراً من الأفلام ذات القيمة التاريخية الكبيرة ولكنها لا تزال بمعزل عن اكتشاف أو تحديد مواضعها أو الاستدلال عليها ولاسيما فى مستودعات الشركات التجارية والصناعية بالدرجة الأولى. ولولا ما وجهت إليه الدعاية بشكل مركز

ومكثف فى الوقت الحاضر للتعريف بالأخطار التى تنجم عن الاحتفاظ بأى مخزون من الأفلام المعالجة بملح حامض النتريك، لكان من الممكن أن يقل عدد ما تتلقاه دار المحفوظات الفيلمية الوطنية من تلك الأفلام عما هو عليه واقع الحال. كما وأن تصفية أماكن التخزين من جانب ملاك تلك الشركات دائماً ما يؤدى إلى ضياع الكثير من المواد ذات القيمة.

وكما هو الحال دائماً، تنعكس المشكلة الأساسية وتتجسد فى انعدام الوعى أو الإدارك بأن تلك المواد ربما تكون ذات فائدة جمة وذات شأن كبير بالنسبة للأجيال اللاحقة وللدارسين. وعلى سبيل المثال،غالباً ما يسود اعتقاد، بأن الأفلام الإعلانية والدعائية سريعة الزوال على نحو لا سبيل إلي إصلاحه أو تعويضه. وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل تلك الأفلام تعتبر بكل تأكيد مصدراً حيوياً وهاماً للمؤرخين الاجتماعيين فى المستقبل. ومن ناحية ثانية، قد يثار سؤال فحواه: هل ما يرتقب من فائدة وجدوى من تلك الأفلام يكون من الفاعلية والكفاية بما يبرر أو يعوض تلك التكاليف المرهقة المترتبة حتماً عن البحث عنها وحفظها والحفاظ عليها؟ وسؤال آخر: إلى أى حد يمكن التكهن بمتطلبات الأجيال القادمة من تلك الأفلام ولو حتى على سبيل الاجتهاد أو الدقة التقريبية؟

إن مثل تلك الأسئلة معروفة وشائعة بين كافة المشتغلين والمهتمين بحفظ المستندات والوثائق. ولكن ما تستلزمه من جهود مضنية بغية بحثها واستقصائها والرد عليها يعد ضرب من العناء والمشقة ولاسيما فى تلك المجالات التى نحن بصددها حيث تكون تكاليف الصيانة والحفظ أعلى بكثير مما هو الحال فيما عداها من المجالات الأخرى.

إن مثل تلك التكاليف تكون من الضخامة والجسامة مما يجعل الأصوات والدعاوى المعارضة لإقامة المزيد أو الجديد من المستودعات الإضافية فى هذا المجال أكثر إقناعاً وقبولاً من الناحية العملية مما هو الحال بالنسبة للمحفوظات الخطية والكتابية. وعلى الرغم من أن قسطاً من التنوع يعد بكل الوضوح ظاهرة صحية فى هذا المجال، إلا أن قصور وعدم كفاية المتاح والمتوفر من الموارد ـ بما فى ذلك وليس مقصوراً عليه العجز فى عدد المتخصصين فى هذا المجال من الأفراد ـ يعد من المعوقات التى تحول دون جعل التوسع أو التكاثر محسوساً أو مدركاً أو حتى عملياً. وبدلاً من السعى إلى توسيع نطاق المجموعات الفيلمية التى تمتلكها من قبل المملكة المتحدة، ربما يكون من الأصوب أن تركز الجهود وتستحث الخطى نحو السعى إلى توسيع نطاق الأقلية المحدودة حتى الآن من تلك الأفلام أو المجموعات الفيلمية ذات الطابع الأرشيفى الكافى والوافى فى صميمها وتوجهاتها. وفى نفس الوقت، فإننا نعتقد أن المجال مازال متسعاً لمجموعة أو اثنين آخرين من المجموعات ذات الصبغة الإقليمية.

وبالمثل، فإن قيود التكلفة تجعل تنسيق سياسات الاقتناء من الضرورات الأكثر إلحاحاً وإلزاماً مما هو الحال فى مجال المحفوظات الخطية والكتابية. ومما ساعد على المضى قدماً فى هذا المضمار وتحقيق تلك الغاية ذلك الهيكل التركيبى الهرمى الذى ساد فى كل من القطاعين المسموع والمرئى. وفيما يختص بالأفلام أو المحفوظات الفيلمية، فقد استكمل عمل المؤسستين الوطنيتين من خلال

إنشاء ثلاث دور للمحفوظات ذات صبغة إقليمية بحتة ألا وهى: دار المحفوظات الفيلمية الإنجليزية (نسبة إلى الآنجلز أو المجموعة أو المجموعة الشمالية والشرقية من اللهجات الإنجليزية القديمة)؛ ودار المحفوظات الفيلمية الشمالية الغربية، ودار المحفوظات الفيلمية الاسكوتلندية. بالإضافة إلى تلك الدور هناك بعض أجهزة ومرافق المحفوظات الأخرى والتى تتخذ من المتاحف مركزاً ومقراً لها وقد أصبحت الآن ذات حجم كبير، ومنها على سبيل المثال ما هو موجود بالمتحف البحرى الوطنى، والمتحف الوطنى للسيارات، بالإضافة كذلك إلى بعض مرافق وأجهزة المحفوظات ذات الطابع الصناعى مثل مكتب محفوظات الخطوط الجوية البريطانية ومكتب المحفوظات الفيلمية لشركة شل: ويندرج تحت كافة تلك المرافق والأجهزة والدور ـ مكوناً طبقة ثالثة ـ عدد كبير آخر من المجموعات والمقتنيات التى تحتفظ بها مكاتب السجلات والمستندات والوثائق. غير أن عدداً قليلاً فقط من تلك المجموعات والمقتنيات هو الذى يمكن اعتباره بحق وبكل معنى الكلمة محفوظات فيلمية.

وفيما يختص بالمحفوظات المسموعة، هناك إطار مماثل يسود ويحكم هذا المجال، حيث نجد أن هناك أيضاً مرافق وأجهزة مثل دار المحفوظات المسموعة للقطاع الشمالى والغربى، ومدرسة الدراسات الاسكوتلاندية (بجامعة أيدنبرج)، ومركز الأعراف والتقاليد الحضارية والثقافية واللغة الإنجليزية (بجامعة شيفيليد). وتزدهر وتنمو تلك المرافق والأجهزة جنباً إلى جنب مع المعهد البريطانى للصوتيات المسجلة. على أنه يجب الملاحظة أنه تم إسقاط هيئة الإذاعة البريطانية ـ رغم أهميتها ـ فيما يختص بالإمداد الأرشيفى فى هذا المجال، حيث أن مقتنياتها مخصصة للاستخدام الداخلى فقط. ولهذا فإن تلك الهيئة فى حد ذاتها لا تعمل كدار للمحفوظات العامة (كما هو الحال فيما يختص بسجلاتها الخطية والكتابية). ومن ناحية ثانية فإن محفوظاتها الصوتية متاحة ومتوفرة، ويمكن للغرباء من خارج الهيئة تداولها والحصول عليها على نطاق واسع، حيث أن نسبة كبيرة من المخرجات الصوتية التى يعتقد أنها ذات قيمة كبيرة للباحثين تودع على هيئة مستنسخات صوتية بالمعهد البريطانى للصوتيات المسجلة .

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هيئة الإذاعة البريطانية لاتحتفظ بأى حال من الأحوال بتسجيلات عن كامل مخرجاتها الوطنية. بل على النقيض من هذا، فإن تلك الهيئة لا تودع إلا نسبة ضئيلة جداً من مخرجاتها الفيلمية لتطرح للتداول وتوضع فى متناول الجمهور. وقد تم وضع وإقرار المعايير القياسية الأرشيفية التى يتم بموجبها الاحتفاظ ببرامج الهيئة المتلفزة (المذاعة تليفزيونياً) بمكتب هيئة الإذاعة البريطانية للأفلام وشرائط الفيديو (إذا ما رؤى ـ مثلاً ـ أن مثل تلك البرامج ذات أهمية أو قيمة اجتماعية أو علمية أو تاريخية، أو ذات فائدة فى توثيق تطور التليفزيون). ولكن على العكس مما قد يكون متوقعاً، فإن، التكلفة الباهضة لاستنساخ الأفلام كانت من المعوقات التى حالت دون ظهور أى نظام متماثل أو متطابق مع ذلك المتبع فى التسجيلات الصوتية وقد أطلق لدار المحفوظات الفيلمية مطلق العنان لتقوم بالتخلص من كم هائل من الأفلام.

وتضم دار المحفوظات الفيلمية الوطنية فى الوقت

الحاضر ما يربو على ٥٠٠٠ برنامجاً تلفزيونياً فى إطار مجموعاتها. وتوضع كافة تلك البرامج ـ من حيث المبدأ ـ فى متناول الباحثين. وتتولى لجان الاختيار الأربعة المنبثقة عن تلك الدار عمليات المراقبة والتوجيه والمتابعة ـ على المستوى العملى والفعلى ـ لكافة مايبث من نتاج ومخرجات شركات التليفزيون، وعند اختيارهم للأفلام تصر وتؤكد على مواصلة توفر عينة تمثيلية لكامل النتاج أو المخرجات الإذاعية (بصرف النظر عن النوعية) والبرامج التى تعكس الحياة المعاصرة والمجتمع، ولاسيما تلك التى تكون ذات طابع فريد فى أسلوب الطرح والتناول ـ على نحو يميزها عن غيرها من سائر وسائل الأعلام الأخرى.

وفى الآونة الأخيرة تصدر الباحثون الأكاديميون ـ المتخصصون فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ الدعوة إلى نبذ هذه السياسة الخاصة بالحفظ الانتقائى. ففى ظل انعدام السياسة المترابطة للحفظ الأرشيفى لكامل النتاج والمخرجات برمتها، إبان السنوات الخمس والثلاثين الأولى ـ من عمر التليفزيون البريطانى ـ يخشى هؤلاء الباحثون أن يعطى ما تبقى من تلك المخرجات للمؤرخين فى المستقبل انطباعاً مشوهاً ـ كما وأنهم يؤكدون كذلك الحاجة إلى قيام المؤرخين بدراسة التأثير التراكمى والتصاعدى للتليفزيون فى تشكيل المفاهيم العامة عن بعض القضايا والأمور الخاصة والمعنية ـ وهى حاجة لا يتسنى تحقيقها إلا من خلال حفظ كامل النتاج أو المخرجات الفيلمية بشكل كلى وإجمالى.

الفهرسة والنسخ والتفريع:

إن الفاعلية التى تُجمع بها المواد الأرشيفية لاتكون ذات بال أو أهمية تذكر بالنسبة للباحث ما لم يحط علماً وبشكل كاف بمضمون المجموعة الناتجة.

ولذلك يرى المستفيدون من جانبهم أن توفير الفهارس الجيدة يعد أمراً لا غنى عنه.

ومن ناحية أخرى، تعتبر أعمال الفهرسة من المشكلات الأساسية لدور المحفوظات الأضيق نطاقاً. كما وأن محدودية الموارد من الأفراد ـ تعتبر فى الواقع مسئولة جزئياً عن هذا القصور فقط، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة تصنيف المكتبات التقليدية ليست مناسبة فى واقع الأمر، ومع ذلك لا يتوفر من الأساليب النمطية الموحدة، ما يتفق مع تلك الطبيعة الخاصة للقطاعين المتاحين للاختيار (على الرغم من أن الاتحاد الفيدرالى الدولى للمحفوظات الفيلمية قد نشط منذ فترة بعيدة فى العمل على هذه الجبهة. كما شكلت الجمعية الدولية للمحفوظات الصوتية فى الآونة الأخيرة لجنة ربما من المرتقب أن تأتى بجديد فى هذا المضمار)، وإلى يومنا هذا تقوم المستودعات بوضع واعتماد إجراءات الفهرسة الخاصة بها تلبية للمتطلبات الداخلية. وقد أصبح بعض من تلك الإجراءات على جانب كبير من الخصوصية البحتة إلى جانب كونها غاية فى التعقيد مما يدعو إلى الشك فى إمكانية اعتبارها بمثابة نماذج عامة يسار على نهجها أو يحتذى بها.

ومن الحالات الوثيقة الصلة بهذا الموضوع، ذلك الفهرس الذى أعدته ـ بمرور الزمن ـ إدارة المحفوظات الصوتية بهيئة الإذاعة البريطانية إن ذلك الكم الهائل والمتزايد من المواد التى تدعو الحاجة إلى فهرستها فى الوقت الراهن يستلزم بالضرورة

الانسحاب من تلك المثاليات المبكرة والأكثر تعقيداً مع ضرورة الأخذ بالحلول الوسط مثل أسلوب التكشيف باستخدام الكلمة المفتاح أو الدليلية Keyword Indexing. ومن المتفق عليه أن التصنيفات الموضوعية التفصيلية سوف تظل مطلباً جوهرياً فى هذا المقام برغم ما تستنفذه من وقت كبير نظراً لعدم إمكانية التطبيق العملى فى هذا المجال لأسلوب القراءة والاطلاع من خلال المواد الأصلية وإن توفير قاموس موسوعى لهذا الغرض سوف يكون موضع القبول والترحيب على نطاق واسع تبعاً لذلك.

لو قدر أن يكون هناك مطلباً أو تشريعاً قانونياً يتم بمقتضاه الإشعار والإعلام على المستوى المركزى عن كافة ما يودع فى دور المحفوظات من مواد مسموعة ومرئية وما هو متوفر ومتاح منها لأغراض البحث والدراسة ـ لكان من الممكن للسجلات الوطنية المعتمدة والمعترف بها ـ أن تتمخض عن حل عملى لمشكلات الفهرسة على نطاق واسع، وذلك من خلال ما يوفره وجودها من اتساق وتطابق وتماثل. ومن ناحية ثانية، فإنه نظراً لعدم توفر النظام القانونى الذى يحكم هذا المجال، فمن الممكن التوصل فى هذا الصدد إلى بديل اختيارى من خلال متابعة ما يرصد فى السجل الوطنى للمحفوظات دون هذا القدر من العناء. وفى الواقع يمكن القول بأن شيئاً يقترب من هذا القبيل قد وجد من قبل ـ حيث جرى إعداد ما يعتبر بالفعل سجلات ذات نمط أو طابع قومى وذلك من جانب معهد الأفلام البريطانية والمعهد البريطانى للصوتيات المسجلة بفضل ما توفر لهما من مكانة تحقق ذلك. وعلى العموم فإن دمج تلك السجلات المشار إليها ضمن الإطار العام للمكتبة البريطانية يعد من الأمور الواعدة والمبشرة بتطبيق التوحيد القياسى الببليوجرافى فى قطاع المواد المسموعة. وفى عام ١٩٨١ تكفل مجلس أفلام الجامعات البريطانية بإعداد دليل بعنوان «دليل الباحث إلى المجموعات الفيلمية والتليفزيونية البريطانية». وهذا الدليل يسد ثغرة هامة فى التعريف على نحو أفضل بمضمون وطبيعة المستودعات التى برزت إلى حيز الوجود فى الوقت الحاضر.

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بمجال المواد المسموعة وتتمثل فى تلك التراكمات والمتأخرات المكثفة من المواد المعدة للنسخ والتفريغ. ويميل المؤرخون الشفويون إلى استخلاص المواد التاريخية مشافهة وهم واقعين تحت سطوة الإغراء الدائم فى التركيز على تسجيل وتدوين الأحداث التاريخية الماضية من خلال تمثيل أو تذكر المزيد والمزيد من كبار السن لها، بينما تكون الفرصة لاتزال سانحة أمامهم لاستخلاص تلك المواد التاريخية من مصادر أخرى أكثر دقة ـ ويتم ذلك على حساب توثيق ما سبق جمعه من مواد. وعلاوة على ذلك،فإن التسجيلات الأصلية تظل فى طى النسيان والإهمال إلى أن يتم نسخها وتفريغها ثم طرحها بعد ذلك للتداول ولأغراض البحث. كما وأن غير المتمرسين من أفراد جمع المواد المسموعة يبخسون دائماً تقدير ما يلزم تدبيره من موارد ومهارات لإنجاز هذا الجزء الحيوى من العمل على النحو الذى ينبغى أن يكون عليه. ويعد هذا المجال واحداً من تلك المجالات التى يمكن أن يساهم فيها التدريب على المستوى الوطنى بدور فعال وملموس بغرض تطوير المستويات.

وغالباً ما يحدث على نحو أكثر تكرارية مما ينبغى وأن تسجل أحد الأفلام أو الشرائط ويحفظ فى أحد أماكن الحفظ، بينما يتم توثيقه فى مكان آخر. وفى مكتب السجلات العامة، فإن هذا النوع من «تقسيم الغنائم» يستساغ ويجد القبول حيث تحال الأفلام الرسمية إلى دار المحفوظات الوطنية أو إلى المتحف الحربى، بينما ترد إلى مكتب السجلات العامة تلك المواد الخطية والكتابية ذات الصلة والعلاقة بتلك الأفلام. ومن ناحية ثانية، غالباً ما يحدث وأن يكون هذا التوثيق مبتوراً وغير كامل بشكل ينم عن خطورة كبيرة.

التداول:

إن ذلك التضارب أو التناقض الدائم والقائم بين حفظ المواد ومدى إمكانية تداولها يشتد ويتعاظم ولاسيما فى المجال المسموع والمرئى، وذلك لأن تلك المواد غالباً ما تميل إلى أن تكون هشة وسريعة التلف. كما وأن المعدات اللازمة لاستنطاقتها (إخراج الصوت المسجل عليها) تكون شديدة الحساسية بنفس قدر كونها باهظة التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك فإن متوسط الاستفسارات البحثوية غالباً ما يمتد إلى فترات زمنية طويلة جداً. وتفرض الظروف المكانية والبيئية بعض القيود والضوابط على عملية التداول، وهى قيود وضوابط غير مألوفة أو معتادة للمتعاملين مع المحفوظات الخطية والكتابية. وفضلاً عن ذلك، فإن طرح المحفوظات المسموعة والمرئية للتداول يعرضها للتلف بمرور الوقت.

إن مضاعفة عدد النسخ المتاحة لا يقدم حلاً أو وسيلة عملية للخروج من هذه المعضلة. فبالنسبة للأفلام، نجد أن التكنولوجيا الحديثة ليست من التقدم بما يحول دون أن يكشف كل جيل جديد من الأفلام المنسوخة عن تدهور ملحوظ فى النوعية. كما وأن عمليات الاستنساخ واستخراج الصور المطابقة تنطوى على تكاليف باهظة. ونظراً لعدم توفر الاعتمادات والموارد المالية اللازمة لهذا الغرض، فقد قررت دار المحفوظات الوطنية فى الآونة الأخيرة الحفاظ على أربعة أخماس مالديها من مقتنيات بحيث تظل بعيدة وبمعزل عن التداول فيما بين الباحثين. والمستنسخات حتى من شرائط الكاسيت التى تعتبر شكلاً معتاداً ومؤلفاً من أشكال المواد المسموعة ـ تستلزم هى الأخرى ضرورة توفر المعدات الباهظة التكاليف وربما الإشراف الأكثر تكلفة.

وعلى النقيض مما هو عليه الحال لمعارض الفنون والمتاحف، لا تميل دور المحفوظات المسموعة والمرئية إلى طرح ما تضمه من مواد للإعارة ولو حتى على شكل نسخ. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن ما يتطلبه هذا الإجراء من استنساخ آلى ينطوى على مخاطر أكبر تؤدى بدورها إلى أضرار لاسبيل إلى دفعها. وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإن السبب الأساسى يرجع إلى أن حقوق التأليف والنشر نادراً ما تكون بين الجهات الناشرة أو المعيرة، ومن المعتقد أيضاً أن ذات السبب يعد من معوقات تسويق شرائط فيديو الأفلام الأرشيفية والتى يشتد عليها الطلب حالياً. وإذا ما تقرر أن تكون تلك الأفلام محوراً أو موضوعاً لأحد المعارض العامة، فإن النقابات التجارية الترفيهية سوف تهب هى الأخرى لتقديم ما تراه من معارضات واحتجاجات فى هذا الصدد وعلى الرغم من ذلك، فمن الصعب أن

نتصور كيف يمكننا أن نتجنب توسعاً كبيراً فى أنشطة النسخ والتصوير مستقبلاً وبمجرد أن يتضاعف عدد المستفيدين بما يفوق مستواه الحالى الذى يمكن السيطرة عليه وإشباع متطلباته تقريباً فى سهولة، ويسر فى الوقت الحاضر. وإذا لم يتسن التوصيل إلى قرار ينص على فرض رسوم مقابل التداول، وما لم يكن الاقتصاد فى النفقات من مسببات ومقتضيات الحد من عمليات التداول، فلن يتسنى التوصل إلى الخطة الإيجابية الكفيلة بترشيد التداول بحيث لا تنطوى آثارها العملية على أى شكل من أشكال المصادرة يؤدى بالتالى إلى المساس أو التعارض مع الآراء الديموقراطية.وبقدر ما توليه الجمعية للمستفيدين من السجلات من دعم وتأييد على مستوى خاص، فإن عليها أن تراقب وتتابع ما يستجد على هذه الجبهة من تطورات كبيرة بقدر من الاهتمام والرعاية.

حقوق التأليف والنشر:

يصطدم جميع العاملين فى المجال المسموع والمرئى بحقوق التأليف والنشر كأحد العوامل دائمة الوجود ودائمة الإزعاج بالنسبة لهم. كما وأن إمكانية تحقيق الربحية التجارية فى مجال الأفلام بصفة خاصة تجعل هذا الأمر من المشكلات الأكثر بروزاً والأجدر بالمعالجة والحل مما هو الحال فيما يختص بالمخطوطات. حيث أن هناك صعوبات خاصة ومعينة تلازم استخدام التسجيلات غير المذاعة على الهواء مباشرة من المواد الإذاعية، وذلك بسبب تعدد الأشكال التى تسود فيها الحقوق فى القطاع المستقل من ناحية، وكذلك من ناحية أخرى بسبب عدم اليقين أو الريبة فيما يختص بمشروعية وقانونية استنساخ تلك المواد حتى ولو كان ذلك لأغراض البحث كلية وبشكل حصرى. وعلاوة على ذلك فإن ما صدر مؤخراً بشأن تعديل وإصلاح القانون الخاص بحماية حقوق التأليف والنشر، لايقدم إلا توقعاً محدوداً بالتطوير أو لتحسين فى هذا الصدد. ومما لا شك فيه أنه لا توجد من الإشارات والدلائل ما يوحى بأن الحكومة مستعدة أن تعمل على إصدار التشريعات التى تلزم بالإيداع القانونى للتسجيلات المسموعة والمرئية.

التخزين:

قبل الخوض فى خضم تلك المشكلات المتعلقة بحفظ المواد المسموعة والمرئية، لابد من التسليم بأن حجم تلك المواد فى حد ذاته يتفتق عن قدر جم من الصعوبات فيما يختص بتخزينها. وعلى وجه الخصوص، مازالت هناك كمية كبيرة جداً من الأفلام المعالجة بملح حامض النتريك فى انتظار تحويلها إلى مخزون مأمون يتوفر فيه الأمان والسلامة. وقد يكون من الأوفر ـ من حيث السعة المكانية ومن حيث الوقت ـ أن يتم التحويل إلى أشرطة بدلاً من ذلك، غير أن الاحتفاظ بها فى هذا الشكل قد يعيق المستفيدين الذى يهتمون بدمج وإدراج المواد على أفلام جديدة خاصة بهم. ومن المرجح أن التطورات المستمرة فى مجال التكنولوجيا سوف تتغلب فى الوقت المناسب على كثير من تلك المشكلات. ولكن فى الوقت الحاضر، لابد وأن نسلم بأن طبيعة المواد ذاتها تحتم وتفرض ضغوطها وقيودها الخاصة على التمويلات الخاصة بالأرشيف وربما ينتهى الأمر إلى المشاركة فى اقتسام أماكن التخزين فى ظل ما يستحدث من اتجاهات نحو ضغط الإنفاق والاقتصاد فى النفقات العامة وغير المباشرة.

المشكلات الفنية:

فى هذا المجال نجد أن الحاجة ملحة وماسة لإجراء البحوث حول مدى طوال عمر شريط الفيديو. وثمة مشكلة أخرى تتجسد فى زوال واضمحلال الألوان تدريجياً فيما يختص بالأفلام الملونة. وذلك بالإضافة إلى نية المشكلة القائمة منذ أمد بعيد والخاصة بخامات ملح حامض النتريك والأفلام المعالجة به. وفضلاً عن ذلك فإننا لا نعرف إلا النذر اليسير عن خواص الثبات وطول عمر أى شكل من الأشكال أو النماذج المعاصرة فى مجال تسجيل الأصوات . كما وأن الوسائل الأقدم والتى استخدمت فى الماضى ليست لها صفة الثبات أو الاستمرارية على نحو يمكن إثباته أو إقامة الدليل عليه، فالاسطوانات الشمعية ـ على سبيل المثال ـ تتخلف عنها فطريات تؤدى إلى إتلاف (تحزيزات) المعدات المستخدمة.

التدريب:

لفت مجلس أفلام الجامعات البريطانية إلى ضرورة إتاحة وتنظيم القدر الكافي من التدريب للأفراد العاملين فى مجال المحفوظات المسموعة والمرئية، واقترح ذلك المجلس أن تكون دار المحفوظات الفيلمية الوطنية فى الطليعة فيكون لها الصدارة والريادة فى هذا المضمار خاصة وأن هذا المجال يحظى بالاهتمام الواضح من كافة الدورات الدراسية ذات الصلة بالمحفوظات وعلى الرغم من أن رابطة المكتبات قد شكلت مجموعات للتدريب فى المجال المسموع والمرئى، إلا أنه لم يتعد ذلك أو يتجاوزه إلى بلورة هذا الاهتمام وتعزيزه من خلال التدريب على المستوى الرسمى. ومن المؤكد أن جمعية المحفوظات أو رابطة المتاحف ربما تود اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد تلك الثغرة من خلال التعاون مع الجهات والأجهزة القيادية فى مجال المحفوظات المسموعة والمرئية(*).

❑ ❑ ❑

(*) هذا المقال ترجمة للتقرير الذى اعدته هيئة السجلات البريطانية.

British Records Association: Report to Council of Working Party on Audio - Visual Archives, March 1983.